التنافس الأمريكي – الصيني على منطقة المغرب العربي

أ. م. د. كفاح عباس رمضان الحمداني
جامعة الموصل – مركز الدراسات الإقليمية

الملخص

حدثت تغيرات سياسية كبيرة على الساحة الدولية في المدة ما بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، نتج عنها خلل كبير في توازنات القوى الدولية، أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمة ومتفردة في الساحة الدولية من جهة، وبسبب التطورات التي شهدتها الساحة الدولية بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص من جهة أخرى، وبرزت بعض القوى التي سعت إلى فرض نفسها عالميًا. منها الصين التي ترتكز سياستها الخارجية على الجانب الاقتصادي كمحرك جديد في السياسات الخارجية العالمية. وفعلًا أصبحت الصين قوة اقتصادية كبرى عالميًا وباعتراف من صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٤.

وهناك صراع خفي بين القوتين العظمتين بين القوة السياسية والعسكرية والمتمثلة بأمريكا وبين القوة الاقتصادية المتمثلة بالصين، وأصبحت منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ساحة للصراع الخفي بين القوتين العظمتين.

الكلمات المفتاحية: التنافس الأمريكي، التنافس الصيني، المغرب العربي.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 10, Issue 33, Aug 2023
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

American- Chinese competition on the Arab Maghreb

Kifah Abbas Ramadan Al-Hamdani
University of Mosul-Regional Studies Center

Abstract

Significant political changes in the international arena during the period between the end of the century. The twentieth and the beginnings of the twenty-first century, which resulted in a major in balance in the balance of international powers, has led to the collapse. The Soviet Union and America rose as a great and unique power in the international arena, on the one hand and cause developments. The international scene in general, and the Middle East in particular, on the other hand, has emerged Powers that sought to impose themselves globally. Including China, whose foreign policy is based on the side Economic as a new engine in global foreign policies. Indeed, China has become a major economic power globally and recognized by the International Monetary fund in 2014.

There is a hidden struggle between the two great powers between the political and military power represented by America and between. The economic power of China and the Middle East in general has become a battleground for the Hafi between Tow great powers.

Keywords: Christianization, Maghreb, French occupation.

المقدمة:

تعدّ منطقة المغرب العربي إحدى الساحات الدولية الأساسية؛ بسبب موقعها الجيو–استراتيجي المهم. فهي تحتل موقعًا جغرافيًا منمازًا؛ ففي الشمال يطلّ على البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب يمتد إلى جنوب الصحراء الأفريقية، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق يرتبط مع دول المشرق العربي. لذ تعدّ منطقة المغرب العربي في قلب التوازنات الدولية المستقبلية؛ لأنّه يمثل امتدادًا حيويًا للمجال الأوروبي من جهة، ويعدّ البوابة الرئيسة للقارة الإفريقية وللدائرة الشرق أوسطية من جهة أخرى. هذا إذا عرفنا أنَّ هذه المنطقة تتوافر فيها كلّ المقومات والميزات الكفيلة لتحقيق اتحادها، نظرًا للعوامل المشتركة التي تجمع هذه الدول.

وشهدت الساحة الدولية منذ أواخر القرن الماضي، تغيرات جذرية ومتسارعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية، لذا نلحظ انتقال الصراع من الأيديولوجي والعسكري في حقبة الحرب الباردة إلى صراع اقتصادي والتكنولوجي في نهاية القرن الماضي، ممّا جعل أغلب دول العالم تسعى إلى ضرورة تكييف أنظمتها وسياساتها سواء الداخلية أو الخارجية؛ للدخول مع بعضها البعض في تكتلات وأقطاب متنوعة لخلق فضاءات اقتصادية وسياسية متكاملة.

وشهدت العلاقات الأمريكية بدول المغرب العربي تطورًا ونشاطًا مستمرًا في السنوات الماضية، فبعدما كانت ترى في المنطقة دائرة نفوذ خاصة لفرنسا ودول الاتحاد الأوروبي، إلا أنّها تنبهت منذ أكثر من عقد من الزمن إلى أهميتها الجيو– استراتيجية بالنسبة إلى مستقبل النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وكانت الصين تعدّ منطقة الشرق الأوسط منطقة ثانوية وقليلة الأهمية نسبيًا، أما في الوقت الحاضر فتعدّها جزءًا مهمًا ضمن حساباتها في الأمن القومي الصيني. وزادت الصين اهتماماتها بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ويدور الآن في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة المغرب العربي بصورة خاصة تنافس دولي بين كلّ من فرنسا وأمريكا والصين. فالاستراتيجية الفرنسية تعدّ المنطقة بوابتها على أفريقيا، وإخراجها من هذه المنطقة هو بمثابة إنهاء وجودها التأريخي والاقتصادي في أفريقيا.

وبروز قوة الصين اليوم في ظلّ هذه التحولات العالمية الجديدة، لذا نلحظ أنَّ الصين أصبحت محط الاهتمام العالمي بقدراتها الاقتصادية، والسياسية وحتى الثقافية، ممّا دعا العديد من المحللين الدوليين إلى تنبؤ بقرن صيني قادم ينافس فيه القوى التقليدية الكبرى بما فيها الولايات المتحدة وروسيا.

أهميــة الدراســة: تكمـن أهميـة هـذه الدراسـة فـي تسـليط الضـوء علـى الـدور الأمريكـي والصـيني فـي منطقـة الشـرق الأوسـط بشـكل عـام ومنطقـة المغـرب العربـي بشـكل خـاص. ومـا أهم محاور هذا التنافس بين هاتين الدولتين الكبيرتين في هذه المنطقة.

الهـدف مـن الدراسـة: تتنـاول هـذه الدراسـة محـاور التنـافس الأمريكـي– الصـيني علـى الصعيد السياسي والأمني، والصعيد الاقتصادي، والثقافي في دول المغرب العربي.

منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف هذه الدراسة فإنّنا سنعتمد على المنهج الوصفي والمنهاج التـأريخي والمـنهج التحليلـي، إذ نسـتعمل المـنهج الوصـفي والتـأريخي فـي عـرض بـدايات الوجـود الأمريكي الصيني في المغرب العربي. ثم استعملنا المنهج التحليلي لدراسة واقع التنافس الأمريكـي الصيني في هذه المنطقة، وسنحلل هذا النشاط على عدّة محاور سنذكر أهمها.

هيكليــة البحــث: قسمت هذه الدراسـة إلـى تمهيـد وأربعـة محـاور وخاتمـة، تنـاول التمهيـد التطور التريخي للوجود الأمريكي والصيني في منطقة المغرب العربي، وتمّ تقسيم محـاور التنـافس الأمريكي– الصيني في دول المغرب العربي إلى أربعة محاور رئيسة هي: أولا: المحور السياسي، وثانيًا: المحور العسكري، وثالثًا: المحور الاقتصادي، ورابعًا: المحور الثقافي.

التمهيد: التطور التأريخي للوجود الأمريكي-الصيني في منطقة المغرب العربي:

تمتلك دول المغرب العربي ميزات طبيعية متجانسة، ووحدة تضاريسها، وتمتلك مناطق صحراوية مترامية الأطراف، وواجهة بحرية مهمة، ولها ساحل طويل يمتد على البحر الأبيض المتوسط لأكثر من (٣ آلاف كلم)، وآخر على المحيط الأطلسي يفوق طوله (٢ ألف كلم)، فضلاً عن أنّها تمتد على ما يزيد على(٤ آلاف كلم) من الصحاري. إنَّ الموقع الجغرافي للمغرب العربي ذو أهمية استراتيجية والجيو- سياسية؛ لأنّه يعدّ همزة وصل بين أوروبا وأفريقيا ممّا جعله مركزا للتبادلات الاقتصادية والثقافية[١].

وبالنسبة إلى الوجود الأمريكي في منطقة المغرب العربي نلحظ أنّه بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في ٤ تموز/ يوليو عام ١٧٧٦ من الاستعمار البريطاني، وجدت نفسها في عالم دولي تسيطر عليه قوى الاستعمار الأوربية، وفقدت الكثير من الامتيازات الاقتصادية عندما كانت جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، في الوقت الذي كانت فيه التجارة الخارجية ضرورية للحفاظ على الاستقلال الأمريكي، لذا سعت أمريكا للبحث عن أسواق اقتصادية جديدة فكان الشرق الأوسط في مقدمتها[٢].

وظهرت السفن التجارية والحربية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ أواخر القرن الثامن عشر. وبعدها أخذت تتزاحم مع التجارة البريطانية وذلك في أوائل القرن التاسع عشر، وكان نجاح هذه الرحلات التجارية متوقف على موقف الحكام المسلمين في المغرب العربي الذين كانوا تحت سيادة الدولة العثمانية آنذاك. والذين كانوا يجبون رسومًا كثيرة عن مرور السفن المحملة بالأفيون في مياههم الإقليمية، فضلاً عن تزويدهم بالماء والمأكولات أثناء مرورهم في مرافئها[٣].

واعترفت الدولة العلوية في المغرب بالاستقلال الأمريكي في عام ١٧٧٦، وهي أول دولة خارجية تعترف باستقلالها[٤]. إلا أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تبدأ علاقاتها الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط في أيار/ مايو عام ١٧٨٤ عندما شكلت لجنة خاصة من "بنيامين فرانكلين وجون أدامز وتوماس جيفرسون" لإقامة علاقات تجارية مع دول المغرب العربي[٥] وتمّ عقد أول معاهدة بين الولايات المتحدة والمغرب في عام ١٧٨٦ تعهدت الولايات المتحدة بدفع(١٠ آلاف دولار) سنويًا للمغرب مقابل دعم التجار الأمريكان وإعفائهم من رسوم الترانزيت[٦].

وتمّ التوقيع على معاهدة مع الجزائر في ٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٧٩٥ وهذه المعاهدة هي المعاهدة الوحيدة التي كتبت بلغة غير الإنكليزية ووقعت عليها الولايات المتحدة[٧]. ثم توصلت إلى عقد اتفاقية مع طرابلس الغرب في عام ١٧٩٦، ومن بعدها مع تونس في عام ١٧٩٧[٨].

وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء واكتشفت الأهمية الجيو– استراتيجية لدول المغرب العربي، وما يمكن أنْ يقدّمه لها وجودها في هذا الموقع، وكان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء والولايات المتحدة في مدينة الدار البيضاء هو بداية الوجود الرسمي للأمريكان في المنطقة، وقد دام وجود القواعد العسكرية في المنطقة حتى بعد الحرب، وحتى بعد حصول دول المغرب العربي على استقلالها السياسي بقيت تلك القواعد فيها(٩).

وفي مرحلة الحرب الباردة لم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في القضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز سياستها بشكل عام على تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي: "احتواء المدّ الشيوعي، وحماية خطوط التجارة البحرية، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان". إلا أنَّ الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي تزايد منذ مطلع تسعينات القرن المنصرم. وتشكل منطقة المغرب العربي بموقعها الجغرافي الاستراتيجي دافعًا قويًا ورئيسًا للصين، فهذه المنطقة تمثل محور تلاقي ثلاثة أبعاد جيو–استراتيجية، موسعة ومرتبطة بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، فالبعد الأفريقي جنوبًا، والبعد الأطلسي غربًا، ممّا يجعلها موقعًا استراتيجيًا كبيرًا بالنسبة إلى الدول الكبرى(١٠).

أما بالنسبة إلى العلاقات الصينية المغربية فهي قديمة تمتد منذ القرن الثامن للميلاد، إذ زار بلاد المغرب عدد من الصينيين وتحديدًا في عام ١٣٣٦، وكذلك وصول أحد الرحالة الصينيين إلى بلاد المغرب، وبعد عشرة أعوام، قام ابن بطوطة المغربي الرحالة المشهور بزيارة الصين عام ١٣٤٥ وبقي فيها مدة ثلاثة أعوام(١١).

وظهر الاهتمام الصيني القوي بالمنطقة لأسباب جيو– سياسية واقتصادية، فالنشاط يمكن تلخيصه في ثلاثة محاور أساسية: يتجلى المحور الأول في أحداث ورش قطاعية للتعاون مع دول جنوب أوروبا، ثم المحور الثاني الذي يسعى إلى زيادة الاستثمارات في مجالات النقل، والبنية التحتية والطاقة المتجددة والاتصالات... إلخ، والمحور الثالث يرمي إلى زيادة الحضور العسكري عبر المشاركة سواء عبر القيام بتدريب عسكري في منطقة المتوسط، أو بإبرام اتفاقيات تعاون في المجال العسكري مع منطقة البحر المتوسط(١٢).

وكانت العلاقات الثنائية الصينية– المغربية منمازة بفضل التقارب الحاصل في المواقف والدعم المتبادل في المنظمات الدولية من جهة، والرغبة المشتركة في مواصلة تعزيز أواصر الصداقة وتنويع التعاون والمنفعة المتبادلة من جهة أخرى. وينماز تأريخ البلدين بقواسم مشتركة وبالأخص في بداية القرن التاسع عشر، فكلتا الدولتان كانتا تقاومان الاستعمار الأوربي، ومن ثم

اقتصرت العلاقات آنذاك على الدعم المتبادل والعلاقات الودية بين الشعوب مكافحة لنيل استقلالها(١٣).

ويعدّ طريق الحرير عنوانًا رئيسًا للتبادل التجاري والثقافي بين العالم العربي وشرق آسيا ويرجع إلى حقب تأريخية قديمة جدًا، إلا أنَّ العلاقات العربية ومنها المغاربية مع الصين تعود في بدايتها إلى عام ١٩٤٩، حين بدأ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وقد مرّت هذه العلاقات منذ تلك المدة وحتى الآن بعد مراحل ارتبطت بمحددات النظام الدولي والظروف الداخلية لكلا الطرفين، ففي المدّة التي امتدت ما بين عامي (١٩٤٩-١٩٥٥)، لم تقم أيّ علاقات دبلوماسية ما بين الصين وأيّ من الدول العربية؛ لانشغال المنطقة العربية بمقاومة الاستعمار والسعي إلى التحرر الوطني، وفي أواسط الخمسينات حتى منتصف الستينات شهدت العلاقات العربية-الصينية تطورًا إيجابيًا، على ضوء مؤتمر" باندونغ" لدول عدم الانحياز، ومن ثم تطور موقفها باتجاه القضايا العربية وبالأخص القضية الفلسطينية والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. ومن أواسط الستينات حتى أوائل الثمانينات من القرن الماضي تدنى مستوى العلاقات الدبلوماسية الصينية المغاربية؛ بسبب الظروف الداخلية في الصين والمتعلقة بالثورة الثقافية عام ١٩٦٦، أما المدة من (١٩٨٠-١٩٩٠)، فشهدت عودة الدبلوماسية الصينية تجاه الدول العربية بشكل عام، إذ زاد حجم التبادل التجاري ومستوى التمثيل الدبلوماسي(١٤).

وكان المغرب الدولة الثانية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين وتحديدًا في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٨، ومنذ ذلك الوقت أخذت العلاقات بين البلدين في تطور مستمر(١٥).

وكانت الصين في الحقبة الباردة قادرة على المناورة ممّا جعلها في مأمن من تداعيات الصراع الغربي- الشرقي، إلا أنَّ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وصعود قوة الولايات المتحدة، أصبحت استراتيجيتها الجديدة تنظر للصين بوصفها مصدرًا للخطر المحتمل ضدها، فقامت باستهداف الصين بعقد الأحلاف العسكرية-الأمنية؛ لتطويق الصين، وجعلها تختار المواجهة. وسعت الصين إلى تطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية، فضلاً عن مواجهة محاولة اليابان والهند الانضمام إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وفي الوقت الذي ترحب به أمريكا بهذا الانضمام لأنّها تسعى به إلى منع ظهور قوى عالمية كبرى(١٦). أما فيما يخص أبعاد التنافس الأمريكي- الصيني في دول المغرب العربي فإنّها تمثلت في عدّة محاور، لكن في البحث سنركز على أربعة محاور أساسية وهي:

أولاً: المحور السياسي:

إنَّ منطقة المغرب العربي تمثل فضاءً تتقاطع فيه وتتصادم مصالح القوى الكبرى في العالم، فمن المنظور الأمريكي فإنّ هذه المنطقة تندرج ضمن ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير، وأمام الجهود الأمريكية في إحكام سيطرتها على العالم في الوقت الذي يتراجع فيه العامل الأيديولوجي من جهة وتقدّم العامل الاقتصادي من جهة أخرى، إنَّ هذا العامل هو المحرك الأساس للمنافسة بين الأقطاب العالمية في هذه المنطقة. وبعد انتهاء الحرب الباردة زادت أهمية هذه المنطقة بفعل الأحداث الدولية المتتالية، التي كشفت أهمية هذه المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية في المجالات جميعًا [١٧].

إنَّ الهدف الأساس لهذه الاستراتيجية هي فرض السيادة على العالم. ممّا جعلها تدخل في منافسة مع الاتحاد السوفييتي(آنذاك)، فقد صرح الرئيس الأمريكي هاري ترومان[١٨] بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة: "عما قريب سيتم وضع الروس في المكان المناسب وعندئذ تأخذ أمريكا على عاتقها قيادة حركة العالم في ذلك الطريق الذي يجب أن Xتسير فيه"، وأضاف قائلًا: "لابدّ من تحويل الدولة السوفييتية إلى جزيرة معزولة حتى نتمكن من السيطرة على بقية العالم"[١٩].

وأصبحت الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة في موقع المراقب للتحولات السياسية في دول المغرب العربي، وبالأخص في ظل نظامين سياسيين مواليين للمعسكر الاشتراكي في الجزائر وليبيا، وفي الجانب الآخر كان هناك النفوذ الفرنسي موجودًا في المنطقة، ممّا شكّل عائقًا كبيرًا أمام الطموح الأمريكي هناك. إلا أنَّ الولايات المتحدة غيّرت من سياستها الخارجية تجاه المنطقة بعد مجيء الرئيس رونالد ويلسون ريغان[٢٠] الذي أعطى أولوية لدعم الأنظمة الحليفة لتجنيبها الخطر السوفييتي(آنذاك)[٢١].

وبعد الحرب الباردة لم تُولِ الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا بالدول الأفريقية؛ لانشغالها بالصين وجنوب شرق آسيا ودول شرق أوربا، وقد بدأت مرحلة انتقالية في سياستها الخارجية. وشاعت أفكار الرئيس جورج بوش[٢٢]حول "النظام الدولي الجديد"، بوصفها نظرية عالمية لتنظيم العلاقات الدولية، لكنها لا تتناول القضايا القارية أو الإقليمية بسياسات محددة[٢٣].

وكانت الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة هي المحافظة على موقعها كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك بالوثائق الصادرة عن مراكز صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة، مثل: مجلس الأمن القومي الأمريكي ووزارتي الدفاع والخارجية، وأبرز ما تؤكد عليه هذه هو البقاء على الهيمنة على النظام الدولي معتمدة على القوة العسكرية،

ونشر هذه القوة واستعمالها عند الحاجة إليها في أنحاء العالم، مع السعي لتفكيك أيّ قوى أخرى مناوئة لها[٢٤] .

ونلحظ أنّه في الحملة الانتخابية للرئيس بوش(الابن) في عام ٢٠٠١، صرح: "بأنّ القارة الأفريقية لا تدخل ضمن المصالح الاستراتيجية لأمريكا"، إلا أنّ هذه النظرة تغيرت تمامًا وأصبحت أفريقيا بشكل عام ضمن الاستراتيجية الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣، وذلك في ظلّ الاستراتيجية التوسعية التي تبناها الرئيس بوش على مختلف الأصعدة؛ لتحقيق الأمن القومي الأمريكي، والمتمثلة بالتصدي للقوى الصاعدة في النظام الدولي، وتأمين احتياجاتها من الطاقة، ومكافحة الجماعات التي تصفها بأنّها "إرهابية" خارج حدودها[٢٥]، ومن الجدير بالذكر أنّ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وتداعياتها هي السبب الرئيس في إحداث تلك النقلة النوعية في تغيير استراتيجيتها[٢٦].

وقد وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القناعة بضرورة تغيير الأوضاع السياسية في هذه المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى أخذت بالنصيحة التي قدمها الخبراء الأوروبيون، لأجل الأخذ بعين الاعتبار تعدّد وتنوع التجارب التأريخية، ومراحل النضج السياسي لكلّ من دول المنطقة، وفوارق النمو الاقتصادي[٢٧].

وتمّ إطلاق مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (MEPI)[٢٨] في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢. ويعنى بالشرق الأوسط (الدول العربية إضافة لإسرائيل)، وما أسماه المشروع(الأراضي الفلسطينية) أي: الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا المكتب مرتبط بوزارة الخارجية، وله مكتبان إقليميان، أحدهما في تونس والثاني في الإمارات، وله مكاتب فرعية في كلّ سفارة أمريكية في هذه البلدان. ويغطي مكتب تونس دول المغرب العربي ومصر ولبنان وفلسطين المحتلة، أما مكتب الإمارات فيغطي الخليج وبقية الدول العربية، وميزانية كلّ منهما(٢ مليون دولار) سنويًا، وتعدّ ضمن المساعدات الاقتصادية الثنائية التي تقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية سنويًا لدول المنطقة، لدعم البرامج والمشاريع التي تساعد في بناء التغيير الديمقراطي[٢٩]. وانطلق هذا المشروع على ركيزتين أساسيتين هما: "إنّ التدهور الكبير في الأوضاع العربية في المجالات السياسية والاقتصادية يتطلب البدء في الإصلاح. والثانية أنّ هذه الأوضاع تشكل الأرضية الخصبة لبروز التطرف والإرهاب الدولي. وتدعو المبادرة بضرورة البدء بالتغيير والإصلاح وضرورة مساعدة الجهود الدولية لتحقيقه، لأنّ الولايات المتحدة ترفض هذه الأوضاع وتصر~ على ضرورة تغييرها والقضاء على الإرهاب والكراهية والتحريض الموجّه ضد المصالح الأمريكية وضد إسرائيل"[٣٠]. أما

الأهداف المعلنة فهي: "دعم الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي وتطبيق التزامات اتفاقية التجارة الحرة، وإصلاح التعليم، وتمكين المرأة، وتدريبها على القيادة"[٣١].

وخصصت الولايات المتحدة في الأعوام الثلاثة الأولى من المبادرة ما يقارب الـ (٢٥٣ مليون دولار) لتمويل برامجها، وطلب الرئيس بوش آنذاك من الكونغرس تخصيص (١٥٠ مليون دولار إضافية) ضمن برامج المساعدات المالية الخارجية لعام ٢٠٠٥، لتمويل المشاريع المبادرة، إلا أنّ الكونغرس وافق على نصفها فقط[٣٢]. واكتفت دول المغرب العربي بمراقبة ردود الفعل الآتية من المشرق على هذه المبادرة. ولزمت الدول الصمت إزاء ما تضمنته من إصلاحات سياسية، كما لو أنّها كانت غير معنية بها[٣٣].

وقد أوضح الرئيس بوش في خطاب ألقاه في ٩ أيار/ مايو عام ٢٠٠٣، أنَّ الهدف من مشروعه هو: "إنّنا نؤيّد تقدّم الحرية في الشرق الأوسط لأنّها مبدأ مؤسس، ولأنّها تخدم مصلحتنا القومية، فأيديولوجية الإرهاب المبنية على الكراهية تغذيها وتحميها نظمًا طغيانية"[٣٤].

وانعقد منتدى المستقبل في المغرب بقيادة الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٤؛ لرسم معالم "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، كما تريدها الولايات المتحدة استنادًا على قاعدة (مَنْ ليس معنا فهو ضدنا)، وفي هذا المنتدى شدّد المغرب فيه: "على ضرورة اعتماد مفهوم الأمن الشمولي الذي يأخذ في الاعتبار المتطلبات البشرية إلى جانب الهاجس الأمني"[٣٥].

وتمّت مراجعة آليات عمل "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط" في عام ٢٠٠٦؛ بسبب التجاوب المحدود الذي لقيته لدى المنظمات الأهلية العربية. والسبب الأساس لتحفّظ القيادات العربية على هذه المبادرة، هي السياسات الأمريكية تجاه العراق وفلسطين[٣٦].

وقامت إدارة الرئيس أوباما[٣٧] بتكليف فريق خاص في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٩؛ لدراسة آفاق تغيير التعامل الأمريكي مع المغرب العربي لجعلها منطقة اهتمام استراتيجي، بدلاً من جعلها ملحقًا بالمشرق العربي. وأصدر الفريق دراسة بعنوان "سياستنا في شمال أفريقيا". الدراسة أكدت على: "إنَّ لأمريكا مصالح معتبرة في المنطقة المغاربية تستوجب التركيز على تأمين الاستقرار لها والأمن لكل بلد من بلدانها من أجل تمكينها من التقدم نحو تكامل اقتصادي وسياسي إقليمي أكبر، وتعاون أوسع مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما يتيح توسيع الحريات السياسية وتنشيط التنمية الإقليمية". وأكدت الدراسة: "أنَّ المغرب العربي وضع في موقع هامشي في السياسة الخارجية باعتباره المنطقة المنسية بين الشرق الأوسط وأفريقيا"، في حين أكد السفير روبرت غوديك في تونس عام ٢٠١٠، على أهمية موقع المغرب العربي في السياسة الأمريكية

الجديدة إذ قال: "إنَّ إدارة الرئيس أوباما تعتزم معاودة النظر بالموقع الهامشي الذي منح للمغرب العربي في السياسات الأمريكية السابقة"(٣٨).

وتعي الولايات المتحدة جيدًا بأنّ الاستراتيجية الصينية في المنطقة تهدّد مصالحها، ليس في منطقة المغرب العربي فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط؛ لأنّها تشعر بطموح الصين في تكوين قوة ثالثة منافسة للولايات المتحدة ولفرنسا. فتجد أنَّ الاقتصاد الصيني يمثّل خطرًا دائمًا يهدّد مصالحها. وبالأخص بعد نجاح الصين في تكوين اقتصاد قوي. فاليوم أصبحت الصين أكبر الأسواق التجارية في العالم(٣٩).

والذي يحدّد السياسة الخارجية الصينية كلّ من: المكتب السياسي للحزب الشيوعي وهو المسؤول عن وضع التوجهات السياسية والأمنية، ووزارة الخارجية، ووزارة التجارة بعد انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة مجموعات القادة التي تتكون من: "مجموعة إدارة السياسة الخارجية ومجموعة قيادة الأمن القومي ومجموعة إدارة مسألة تايوان وهونغ كونغ هذه المجموعات تخضع لسلطة الرئيس الصيني ومجموعة إدارة قضية مكاو تخضع لسلطة نائب الرئيس منذ عام ٢٠٠٣، وهناك مجموعة القادة المكلفة بإدارة الطاقة في عام ٢٠٠٥، ومجموعة قادة العمل المسؤولة عن التغيير المناخي وتوفير الطاقة في عام ٢٠٠٧، والرأي العام الصيني"(٤٠).

وتخضع العلاقات مع دول المغرب العربي إلى المتابعة من عدّة جهات: "وزارة الخارجية وداخلها مديرية آسيا وأفريقيا الشمالية مع التمييز بين المغارب والمشارق. ووزارة التجارة عبر مديرية آسيا الغربية وأفريقيا. اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح التي تهتم بالأمن الطاقي. مكتب العلاقات الخارجية للجيش الشعبي للتحرير الذي يهتم ببيع الأسلحة وقضايا التعاون في المجال العسكري". والجدير بالذكر أنَّ هذه الجهات تعمل كلاً على حدا وليس هناك تنسيق مستمر فيما بينها(٤١).

ومنذ خمسينات القرن الماضي دخلت الصين إلى شمال أفريقيا عبر مصر؛ لأنّ الأخيرة كانت على النهج الثوري الاشتراكي للصين. ومن ثم امتدت الصين إلى باقي دول المغرب العربي مثل: الجزائر إذ دعمت الثورة الجزائرية واعترفت بالحكومة المؤقتة في خمسينات القرن الماضي. ومن ثم توغلت الصين إلى باقي الدول. وقد شكلت دول المغرب العربي في الحرب الباردة ساحة للصراع والتنافس العقائدية بين روسيا والصين، تمّ تجاوزه فيما بعد واستبداله بالمحدد الاقتصادي(٤٢).

وتعدّ المغرب أول الدول المغاربية في إقامة علاقات مع الصين، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٨، ثم الجزائر في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٨، ثم تونس في كانون

الثاني/ يناير عام ١٩٦٤، ثم موريتانيا في تموز/ يوليو عام ١٩٦٥، وأخيرًا ليبيا في نيسان/ أبريل عام ١٩٧٨. وفي حقبة الستينات كانت العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي مرتبطة بمواقفها إزاء القضايا العربية. مثل: مساندة القضية الفلسطينية، وتوطيد علاقاتها مع الجامعة العربية(٤٣).

وكانت مدة السبعينات للصين بمثابة مرحلة انتقالية بين سنوات العزلة والانغلاق وبين سنوات الانفتاح والتحديث فضلاً عن أنّ توجّه الصين نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان محدودًا؛ بسبب سياسة العزلة التي اتبعتها الصين(٤٤). وتبنت الصين استراتيجية جديدة منذ عام ١٩٧٨ التي تقوم على تعظيم القوة الناعمة لتطوير الإنتاج والقوى المنتجة والعمل على زيادة الإنتاج والرفع من نسب النمو السنوي ما بين (٧-١٠ %) لأعوام متتالية إذ احتلت الصين المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠١١ ثم أشارت تقارير علمية إلى أنّها باتت القوة الاقتصادية الأولى منذ مطلع عام ٢٠١٤، ودعت هذه الاستراتيجية إلى حلّ سلمي للمشكلات الإقليمية والدولية في عصر العولمة(٤٥).

ومنذ نهاية سبعينات القرن الماضي والصين شهدت تحولات اقتصادية وسياسية منفتحة على النظام الرأسمالي، فعملت على تخفيف سياسة الاحتكار الذي كانت تتبعها الدولة على الاقتصاد الوطني وأصدرت مجموعة من الإصلاحات والمبادرات والتسهيلات (الإدارية والجمركية)، فضلاً عن مجموعة من المناطق الاقتصادية الحرة التي كان لها دور كبير في تطوير المبادلات التجارية مع دول العالم(٤٦).

وحدث خلل كبير في التوازنات بين القوى الدولية في نهاية القرن العشرين؛ بسبب التحولات السياسية والاقتصادية والامنية التي شهدتها الساحة الدولية وبعد انتهاء الحرب الباردة والتفرد الأمريكي بالقوة على الساحة الدولية، إلا أنّ مع ذلك برزت قوى دولية أخرى حاولت فرض استراتيجيتها على أرض الواقع سواء كان علنًا أو خفيةً ومنها الصين التي ترتكز سياستها الخارجية بالأساس على الجانب الاقتصادي كمحرك جديد عن السياسات الخارجية العالمية(٤٧).

وصدر عن معهد سياسة الأمن والتنمية في ستوكهولم تقريرًا(حول الصين وأفريقيا)، أعدّه(جورج تي يو) وأكد فيه أنّ توجه الصين نحو أفريقيا في السنوات الأولى من القرن الحالي، بأنّها: "مغامرة السياسة الخارجية الجديدة للصين، فالصين لا تسعى سعيًا حثيثًا للبحث عن موارد الطاقة ومصادرها وتأمينها فحسب، بل تسعى إلى السيطرة عليها، فالأولوية الاستراتيجية للصين وسياستها مع الدول الأخرى الأفريقية منها تقومان على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي الصينية". وبدأت الصين في تطبيق سياسة (القوة الناعمة) في نيسان/ أبريل عام

٢٠٠٦، والتي تسعى من ورائها لنشر (حلم الصين) في العالم، بعد مؤتمر بكين الذي أطلق(حلم الصين). والذي يعتقد أنّ التجديد الثقافي هو الطريق للحصول على شرعية أكبر على الساحة الدولية، فهذه السياسة قدمت للعالم صورة للصين بثلاثة أفكار قوية: "التنمية الاقتصادية، الاستقلال السياسي، والقانون الدولي"(٤٨).

وبعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١، وتخفيض عدد قواتها العسكرية في أفغانستان. هذا الأمر أدى إلى تراجع النفوذ الأمريكي والتزاماتها في منطقة الشرق الأوسط. وفي المقابل شهد توسعًا في المصالح الصينية في المنطقة سواء كانت سياسية واقتصادية وأمنية(٤٩).

ولا ترغب الصين في التدخل في الخلافات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقا. إلا أنّها تسعى دائمًا في الحافظ على مكانتها الفريدة في هذه المنطقة بوصفها القوة الخارجية التي تحافظ على علاقات جيدة معها. لذا حرصت على عدم التدخل في الشؤن السياسية الداخلية لدول الشرق الأوسط، ولم تتخذ أيّ موقف في مسائل إقليمية مهمة مثلً: عملية السلام الإسرائيلية –الفلسطينية، أو التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية(داعش) في سوريا والعراق(٥٠).

وشهدت المنطقة العربية آنذاك حراكًا شعبيًا وسياسيًا في عدد من الدول، إذ اندلعت الثورة في تونس ثم امتدت إلى مصر وليبيا وغيرها من الدول العربية، واستطاعت هذه الدول أنْ تغيّر في أنظمتها السياسية. ولم تتخذ الصين أيّ موقف تجاه الأحداث التي جرت في المنطقة ورفضت التدخل العسكري بأشكاله كافة، بوصف أنّ ما يحدث في المنطقة يعدّ من الشؤون الداخلية لتلك الدول. إلا أنّ بعد نجاح الثورة التونسية أعلنت الصين عن تأييدها للشعب التونسي وقام نائب "وزير خارجية الصيني تشاي جيون" بزيارة إلى تونس في ٧ آذار/ مارس من العام نفسه. وفي زيارته أكد على تأييد الصين للشعب التونسي في قراراته جميعًا، وعن رغبة بلاده في تطوير سبل التعاون بين البلدين. وبعدها عقد مباحثات مع نظيره التونسي وأكد الوزير التزام بلاده بتطوير وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وفي المجالات كافة(٥١).

أما الموقف الصيني من الثورة في ليبيا فكان مؤيدًا للموقف الدولي، وأيّدت القرارات الدولية التي اتخذت ضد نظام القذافي، مثل : "التصويت على القرار ١٩٧٠ والخاص بفرض عقوبات على النظام الليبي والامتناع عن التصويت على القرار ١٩٧٣ في آذار/ مارس عام ٢٠١١ والخاص بفرض حصار جوي على نظام القذافي ممّا سهل تبني القرار من مجلس الأمن،

والذي أدى فيما بعد إلى تدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠١١"[٥٢].

أما العلاقات الصينية المغربية فكانت جيدة وبالأخص في عهد الملك محمد السادس، إذ تمّ تبادل الزيارات بين ملك المغرب والرئيس الصيني تباعًا ما بين عامي(٢٠٠٢-٢٠١٦). وجاءت هذه الزيارات لتقوية العلاقات بين البلدين في عدّة قضايا منها: "السيادة والوحدة الترابية للمملكة وحقوق الإنسان ومشكلة الشرق الأوسط وغيرها من القضايا"[٥٣].

وقد شكّل وصول الرئيس "شي جينغ بينغ" إلى الحكم في الصين نقطة تحول في العلاقات الخارجية؛ لانتهاجه سياسة إصلاحية وانفتاحية داعمة لما عرف بـ(الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية)، وهذه السياسة تعتمد على إقامة علاقات شراكة وتعاون مع دول العالم؛ لتحقيق المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة، وهو ما أكد عليه الرئيس الصيني في المؤتمر الأول للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب في ١٧ آذار/ مارس عام ٢٠١٣، عندما قال: "إنّ الشعب الصيني يحب السلام، وسنرفع عاليًا راية السلام والتنمية والربح المشترك، وسنسلك دومًا وإلى الأبد طريق التنمية السليمة، وسننهج على الدوام استراتيجية الانفتاح وسنعمل على تنمية التعاون الودّي مع مختلف دول العالم، ونلتزم بالمسؤوليات والواجبات الدولية المستحقة علينا، ونشارك سائر الشعوب في دفع القضايا السامية للسلام والتنمية البشرية"[٥٤].

ثانيًا: المحور العسكري:

حدّد مركز صنع القرار الأمريكي سلوك السياسة الخارجية بغطاء حربي، وفي أغلب الأوقات يسيطر "المجمع الصناعي العسكري" على السياسة الخارجية الأمريكية، ومحاور هذه الاستراتيجية تستهدف الدول الآتية: "الاتحاد السوفيتي(سابقًا) والصين وكوريا الشمالية وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا والباسيفيك والعالم العربي وشريط الدول الإسلامية(تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان) وأفريقيا وأوروبا وروسيا والكومنولث الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية"، فضلاً عن اتباع استراتيجية الاقتراب غير المباشر عبر الانقلابات والنزاعات الطائفية والعرقية، وقد أشارت "استراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٠" التي أعدّها كيسنجر في عام ١٩٧٤، إلى عدد من الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد وبفترات متداخلة لصناعة بيئة لأحداث على وفق تكتيكات وصراعات سياسية وعسكرية مفبركة[٥٥].

ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى استعمال القوة المسلحة أو التهديد باستعماله، فضلاً عن تهديدها باستعمال السلاح النووي. والسياسة الأمريكية الحالية تؤكد أنَّ الروح العسكرية قد انغرست في وعي الطبقة الحاكمة فيها[٥٦].

وقد تحولت فيما بعد إلى المصدر الأول للأسلحة والعتاد في العالم. وبلغ قيمة ما باعته من أسلحة وذخائر في حقبة السبعينات من القرن الماضي لدول شرق أوسطية (٤٧.٧ مليار دولار)، أي: ما يشكل نسبة (٥٧ %) من الصادرات الأمريكية من السلع العسكرية آنذاك[٥٧].

وتبنت السياسية الخارجية الأمريكية استراتيجية التواجد في منابع النفط. وجرى تقسيم هذه الاستراتيجية إلى مراحل أساسية ثلاث، وخصصت قوات التدخل السريع الفرقة(٨٣) المحمولة جوًا كقوات تمهيدية، إلا أنّ بعد حرب الخليج الأولى تمكنت من الوصول إلى الخليج العربي في عام ١٩٨١ والتي تعدّ المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية، أعقبها حرب أفغانستان وأزمة الخليج عام ١٩٩٠ ومن ثم حرب الخليج الثانية التي تعدّ المرحلة الثانية، وأعقبها تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب البلقان وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب(GWOT) وتمخض عنه غزو أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ وهي تعدّ المرحلة الثالثة من هذه الاستراتيجية[٥٨].

وتمّ في عهد الرئيس بيل كلينتون[٥٩] الإعلان عن: "مبادرة مسؤولية الأزمة الإفريقية"، في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٦؛ لإقامة نظام عالمي متماسك وذلك بتقديم المساعدة العسكرية ، إذ تمّ إطلاق فكرة تأسيس قوة عسكرية سميت بـ(أفريكوم)، إلا أنّ سرعان ما استبدلت باسم بـ"مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية"، التي حدّدت مهمتها على: "المحافظة على السلام والمساعدة الإنسانية، على أنْ تكون المعدات المستخدمة غير قاتلة". وفي الحقيقة سعت هذه المبادرة إلى تحديث عمل القوات المسلحة في أفريقيا وفقًا للمعايير الأميركية لمواجهة ما يسمّى بالإرهاب تم أعادت تنظيم المبادرة في عهد الرئيس بوش عام ٢٠٠٢، لتصبح "برنامج المساعدة على التدريب العملاني أكوتا"، مهمته: "الحفاظ على السلام والمعونة الإنسانية، وعلى إقامة تدريبات هجومية مخصصة لوحدات المشاة النظامية والوحدات الصغيرة وبلغت ميزانية البرنامج (٢٠٠١-٢٠٠٣) ما يقارب الـ (١٠٠ مليون دولار)[٦٠].

وصرّح الجنرال الأمريكي جيمس جونز في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣ قائلاً: "بأنّ أمريكا تريد زيادة وجودها العسكري في أفريقيا للردّ على ما وصفه بـ (التهديدات الجديدة التي يمثّلها تعرّض بعض الدول لعدم الاستقرار)؛ لوجود مناطق شاسعة من دون سلطة تتيح المجال لنشاط تجارة المخدرات وتدريب الإرهابيين"، وأعلن أنَّ وزارة الدفاع تسعى لخلق مراكز استراتيجية في العالم للتدخل السريع في إطار ما أسماه بـ "تحول القوات الأمريكية لجعلها أكثر قدرة على التحرك"[٦١]. وفي السياق نفسه تم عقد اجتماع سري في مركز قيادة الجيش الأميركي في مدينة "شتوتغارت الألمانية" في (٢٣-٢٤ آذار/ مارس عام ٢٠٠٤)، وللمرة الأولى شارك فيه رؤساء أركان جيوش ثماني دول أفريقية وهي: "الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب، النيجر، السنغال،

تشاد، مالي". وتناول الاجتماع موضوع التعاون العسكري في مكافحة الإرهاب وبشكل خاص في منطقة الساحل الفاصلة بين المغرب وإفريقيا السوداء[٦٢].

وتعزيزًا لعلاقات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب لمحاربة الإرهاب، قام مدير "مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي" روبير موليز بزيارة إلى المغرب في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٥، تناول فيه: "العمل على وضع خطط للتعاون بين الجانبين من أجل القضاء على خلايا تنظيم القاعدة بمنطقة الساحل، والعمل على تعزيز التدخل السريع لحماية المصالح الخارجية للمغرب وحلفائه وتأهيل رجال الأمن المغاربة". ثم أعلن في (نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٥) عن إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في مدينة طانطان بعد نزول قوات أمريكية في المدينة[٦٣].

وجرت مناورات أمريكية أطلسية مشتركة مع قوات عسكرية لكلّ من دول أفريقية: (تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا والنيجر ومالي والسنغال وتشاد ونيجريا)، في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٥، ولمدة عشرة أيام وأشرف عليها الجنرال الأمريكي "هولي سيلكمان"؛ للتدرّب على مكافحة الإرهاب ولتشكيل جيش مشترك لمواجهة النشاط الإرهابي او ما يسمّى بـ"الإرهاب العابر للصحراء"؛ لأنّها قلقة على مستقبل وجودها في إفريقيا بصورة عامة وفي المنطقة المغاربية بصفة خاصة وهو ما أكد عليه الجنرال جوناثان مدير المخابرات والسياسة وعمليات التقييم بقيادة القوات الأمريكية المرابطة بأوروبا" في ١٦ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٦، قائلاً: "إنّ خطر الإرهاب أحدث تغييرًا هامًا في استراتيجية الأمريكية على اعتبار أنَّ العدو الجديد مجهول الهوية ولا يوجد داخل الحدود الجغرافية المرسومة ولا يخشى الموت، ومن ثم يتعين التحرك بشكل وقائي لمواجهته"[٦٤]، وعلى إثرها جرت في عام ٢٠٠٦ مناورات عسكرية مشتركة في جنوب الصحراء الكبرى وكانت بمثابة تدريب على تعقب العناصر المرتبطة بتنظيم القاعدة[٦٥] وفي السياق ذاته أعلن وزير الدفاع الأمريكي آنذاك "روبرت غيتس" في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧: "أنَّ الرئيس جورج بوش وافق على خطة اقترحها البنتاغون ووزارة الدفاع لإنشاء قيادة قتالية جديدة للعمليات في إفريقيا باسم (قيادة إفريقيا) تتولى تنسيق العمليات ومجابهة تحول دول إفريقيا لملاذ المنظمات إرهابية"[٦٦].

أما المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المغرب العربي لمكافحة ما يسمّى بـ"الإرهاب" فكانت متباينة، وتعدّ الجزائر الدولة الأولى في العالم التي عانت من الإرهاب، وبلغت المساعدات العسكرية لها ما بين (٢٠٠٥ –٢٠٠٦)، بقيمة (٦٠٠ مليون دولار لشراء عتاد عسكري فقط)، فضلاً عن المساعدات المالية المقدمة لها التي كانت ما يقارب الـ(٢.٨ مليار دولار)، في حين كانت تونس الأولى من حيث حصولها على المساعدات التي قدرت بما يقارب الـ(٧.٤ مليار دولار)، أما المغرب فحصلت على (٢.٩ مليار)، وحصلت ليبيا على(١.١٥ مليار)[٦٧] .

وقام رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي بزيارة للمغرب يومي(١٢-١٣ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٦)، والتقى فيها العديد من المسؤولين الأمنيين والعسكريين، وحدّد الوزير الأهداف الأمنية والعسكرية للمشروع في حديثه الصحفي إذ قال: "إنّ القاعدة ومَنْ يعمل في دائرتها ستعمل على محاولة التحكم في مناطق خارج دائرة القانون، ورغبة منها في خلق قواعد جديدة للعمليات"، وأضاف أيضًا إنّ: "أمريكا مع شركائها وحلفائها، ستعمل بكل عزم من أجل الحيلولة دون انتشار هذا النوع من المناطق المهددة للأمن"، معربًا عن قلقه: "بقدرة هذه الجماعات على التحرك في منطقة الصحراء"[٦٨].

اما بالنسبة إلى الصين فأرادت أنْ تعدّها الدول الأخرى أنّها تمتلك قوة عظمى وتستطيع أنْ تتدخل عسكريًا بشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الحالية. وكان هذا الأمر مختلفًا جذريًا قبل ثلاثين سنة مضت فلقد رفضت الصين التدخل المباشر في مشاكل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٦٩].

وأدّت الوحدات الجوية والبحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني للمرة الأولى في عام ٢٠١١ دورًا رئيسًا ولكنه محدود جدًا في عملية إجلاء "٣٥ ألف مواطن صيني" جوًا وبحرًا من ليبيا وشاءت الصدف أنْ تتواجد القطع العسكرية في المنطقة وجاء ذلك بتوجيه من الحزب الشيوعي لحماية مواطنيها المعرضين للخطر في ليبيا[٧٠].

وأرادت الصين إعادة التوازن مقابل السياسة التي تفرضها الولايات المتحدة على آسيا والتي أعلنت عنها إدارة أوباما في عام ٢٠١٢. ففي مجال مصالح الصين فإنّها تنظر إلى قوة الولايات المتحدة العسكرية والخارجية وتحالفاتها كمهدد لأمن الصين، وهناك محللون يؤكدون على أهمية الشرق الأوسط اقتصاديًا للصين. ومنهم مَنْ يرى أهمية المنطقة جغرافيًا واستراتيجيًا. لكن الهدف الحقيقي هو الطاقة، ومحاولتها لإعادة التوازن في سياستها الداخلية والخارجية؛ لئلا تميل لصالح شرق الصين وشرق آسيا. إلا أنّ الولايات المتحدة تنظر لهذه المسالة بشكل مختلف؛ لأنّها أصبحت الضامنة الأساسية للأمن في الشرق الأوسط بفضل وجودها العسكري ونفوذها السياسي في المنطقة، ممّا يساعد في استقرار المنطقة، ممّا يؤثر إيجابًا على التنمية الاقتصادية، وبالتالي تضمن حصولها على الطاقة من دون انقطاع[٧١].

وكان للصين دور كبير في عمليات حفظ السلام في بعض المناطق في الشرق الأوسط، مثل: لبنان، وجنوب السودان وإقليم دارفور، أما بالنسبة إلى موقف الصين من قضية الصحراء الغربية فنلحظ أنّه يتصف بالحيادية، وبالأخص أنّه يدعو أطراف النزاع إلى ضرورة مواصلة الجهود للتوصل إلى حلّ سلمي متفق عليه. لكن من الملاحظ أنّ الموقف الصيني كان خاضعًا

للمتغيرات الدولية داخل منظمة الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أنّ المغرب كان دائمًا مرتاحًا لموقف الصين من قضية الصحراء[٧٢]. وأنّ الصين لا تتدخل في النزاع حول الصحراء المغربية، ولا تحاول أنْ تؤدي فيه أيّ دور على أساس أنّ لها المشاكل الحدودية نفسها في التبت وفي مناطق أخرى[٧٣].

ثالثًا: المحور الاقتصادي:

بعد انتهاء الحرب الباردة وزيادة التنافس الأمريكي–الفرنسي الاقتصادي، خلافًا للمرحلة السابقة التي كان يطغى عليها الجانب السياسي والأمني. وأبرز مؤشر على حدّة التنافس بينهما إحداث "مجلس الاقتصاد القوي" في عام ١٩٩٥، و"المجلس المغربي الأمريكي للتجارة والاستثمار في عام ١٩٩٤"، ثم "مشروع (أيزنستات) للشراكة الأمريكية المغاربية في عام ١٩٩٨"، وفي مقابل ذلك عقد سلسلة من الشراكة المغربية– الأوروبية ضمن ما يسمّى بـ"الشراكة الأورو–متوسطية" في عام ١٩٩٦[٧٤].

وكانت بداية لبناء نظام الشرق أوسطية، عندما عقد "مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط" ما بين(٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر–٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٤) في الدار البيضاء المغربية، والذي تولت تنظيمه والدعوة إليه الاستخبارات الأمريكية[٧٥].

وكانت هذه القمة الأولى من نوعها في تأريخ منطقة الشرق الأوسط، وفي تأريخ الصراع العربي– الصهيوني. وكان الهدف المعلن من عقدها هو إيجاد آلية دائمة للتعاون الاقتصادي بين(إسرائيل) والدول العربية، وإلغاء المقاطعة العربية. أما الهدف غير المعلن فهو إعطاء(إسرائيل) دورًا منمازًا ومحوريًا في علاقاتها مع البلدان العربية وتحويلها إلى المركز وبوابة للاستيراد والتصدير من وإلى البلدان العربية[٧٦].

إنّ الاهتمام الأمريكي بأفريقيا بشكل عام هو رغبتها في تأمين الموارد الطاقة؛ لأنّها تبحث عن مخرج لعقدة الارتباط ببترول الشرق الأوسط، ووجدت في البترول الإفريقي ذي الكلفة الأقل مبتغاها. إذا سيطرت على مخزون النفط الإفريقي بجانب السيطرة على النفط العراقي فتستطيع آنذاك أنْ تتحكم في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة، ولاسيما الصين. وهذا ما أكد عليه مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية "والتر كأنستين" في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٢ حينما صرح: "إنّ النفط الإفريقي أصبح مصلحة استراتيجية قومية لأمريكا"، إنّ هذا التحرك في القارة ليس تأمين مصادر النفط فقط، لكن في الحقيقة هو رغبة في تحجيم الدور الصيني المتنامي في القارة[٧٧] .

وبدأت المفاوضات الأمريكية–المغربية بهدف إقامة منطقة للتبادل الحر في عام ٢٠٠٣، وهذا الأمر أثار حفيظة فرنسا، ورأى المحللون أنَّ من أهم الدوافع التي جعلت المغرب توقع على "اتفاقية التبادل الحر" مع الولايات المتحدة الأمريكية هو لكسب الموقف الأمريكي في قضية الصحراء، وسعت لفتح منافذ جديدة لتصريف البضائع وتأمين المواد الأولية من أوربا والشرق الأوسط وأفريقيا. وفي الوقت نفسه كانت المصالح الاقتصادية الأمريكية مرتبطة بشكل قوي بالجزائر لعدّة أسباب منها: المؤشرات الاقتصادية بين أمريكا والمغرب نجدها ضعيفة إذ لا تتجاوز المبادلات الثنائية مليار دولار سنويًا، لكن تصل الاستثمارات مع الجزائر إلى أكثر من (٦ مليار دولار)؛ بسبب أنّ ما يزيد عن ربع الاستثمارات الأجنبية في المغرب هي استثمارات فرنسية؛ لأنّ فرنسا تعدّ الشريك التجاري الأول للمغرب(٧٨).

وأصدر مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية في ٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٥ تقريرًا حذّر فيه الولايات المتحدة من مواجهة ومنافسة ضارية من الصين على إمدادات النفط من إفريقيا داعيًا فيه إلى: "انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك". وأضاف: "إنّ الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا تتزايد خاصة بسبب إمدادات الطاقة وأنّه يتعين على امريكا تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني واعتبارها شريكًا"(٧٩).

وقام وفد من رجال الأعمال يمثلون (٢٤ شركة أمريكية كبيرة)، بجولة في المغرب العربي في عام ٢٠١٠، للبحث عن فرص لإقامة مشاريع شراكة، وضمّ الوفد كلاً من: "ممثلين من مجموعة بوِينغ المتخصصة في صناعة الطائرات ومجموعة إليكترو لوكس، والتي تعدّ من أكبر المؤسسات العالمية المتخصصة في صناعة الآلات المنزلية، ومجموعة هارلي دافيدسون للدراجات النارية، فضلاً عن موتورولا المتخصصة في الاتصالات، ومجموعة نورثروب غرومان العاملة في مجال الأمن، وشركة بروتاك المتخصصة في إنتاج الكهرباء، ومؤسسات أخرى متخصصة في مجال التكنولوجيات الحديثة والطيران". وكانت المحادثات بين الجانبين تتركز على آفاق وتطوير الاستثمارات وتنشيط المبادلات التجارية مع دول المنطقة، ولاسيما خارج قطاع المحروقات(٨٠) .

أما الصين فاقتصادها أكبر اقتصاد وحقّق نموًا (٨–٩ %)، واستطاعت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة تخليص (٣٠٠ مليون صيني) من الفقر، وتضاعف دخل الأفراد أربع مرات، فضلاً عن أنّ الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي. ومن الناحية التجارية أصبحت البضائع تمثّل قلقًا للدول الصناعية الكبرى؛

بسبب أسعارها المنافسة مع سهولة وصولها إلى الأسواق المستوردة، وكانت الصين تفتح أسواقها بأفضلية لمنتجات الدول العربية، وترفع القيود الجمركية عنها وتسهل انسيابها إلى أسواقه(٨١).

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانخفاض مستوى التوتر العالمي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، أسهم في انفتاح الأسواق على بعضها، وظهور الصين كقوة تجارية؛ لأنّه مصدر للسلع التنافسية، وأفادت من سوق عمل داخلية مضبوطة قانونية وملائمة لإنتاج كمّ هائل، ذي تكلفة منخفضة مقارنة مع عدّة دول صناعية وبالأخص في الشمال العالمي، وفي هذا الاطار مثّلت السياسة الخارجية الصينية آلية مهمة لبناء علاقات مع أسواق استهلاكية، فهي حاولت ترسيخ شراكات موجودة تأريخيًا (مع عدّة دول في الشرق الأوسط)، فضلاً عن السعي الدؤوب وراء أسواق جديدة في شمال أفريقيا(٨٢).

أما بالنسبة إلى الصين فإنّها تطمح إلى أنْ تصبح القوة الاقتصادية الأولى على المستوى الدولي؛ لتحقيق الرفاهية والازدهار للصين. وهو المتغيّر الذي سيظلّ موجهًا لسياسة الصين الخارجية لعقود أخرى. إذ ترتكز مصالح الصين الخارجية على توفير وتمتين سبل تطوير اقتصادها وتقويته. وتحقيق علاقات سياسية ودبلوماسية مع مختلف دول العالم، والعمل على تأسيس تحالفات وتوافقات في المصالح. لذا فإنّ الصين اهتمت بإيجاد موطئ قدم في الخريطة الدولية، وتحديدًا في المناطق الاستراتيجية في العالم مثل: الشرق الأوسط وأفريقيا ومنطقة المغرب العربي وغيرها، وبالأخص إذا علمنا أنّ العامل الجيو–بوليتيك من أهم المتغيّرات في السياسة الخارجية الحالية(٨٣).

ومثلت دول أفريقية بشكل عام ودول المغرب العربي بشكل خاص مصدرًا للموارد الأولية لخدمة الدول الغربية. ولكون هذه الدول بلدانًا مستوردة للمنتجات الغربية. وبذلك يصنف الخبراء الأمريكان التوجّه الصيني وتواجده في المغرب العربي وتبنيه استراتيجية اقتصادية إلى صنفين: الصنف الأول هو(معانقو الباندا) الذين يعتقدون بأنّ التواجد الصيني لا يمثل خطرًا وتهديدًا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والصنف الثاني(مهاجمو التنين)، الذين ينظرون إلى الصين على عكس الصنف الأول، إذ ترى بأنّ الخطر الأول هو الذي يهدّد مصالحهم وبلادهم، وهم بذلك يتنبؤون بحرب عالمية ثالثة(٨٤).

وتوجهت الصين إلى أفريقيا في إطار النظرة الاستراتيجية للقيادة السياسية فيها، وبدأت منذ التسعينات من القرن الماضي، كمرحلة ثالثة في مسلسل الإصلاحات، إذ ربطت بين التنمية الداخلية والانفتاح الخارجي والانخراط في الاقتصاد العالمي، فقد سعت الصين في هذه المرحلة إلى الانضمام للمنظمات الدولية الاقتصادية، فدخلت في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١؛

بهدف تدعيم تجارتها الخارجية وتوفير حاجاتها من الطاقة. هذه النظرة الاستراتيجية محكومة بمتغيرات البنية الدولية من جهة، والأولويات الملحة في السياسة الخارجية الصينية من جهة أخرى، فالصين تطرح أنموذجًا للشراكة على وفق شعار: "المشاركة في الحصول على المكاسب (ربح–ربح win-win)"، وهو معارض بشكل مباشر للنموذج الغربي والياباني(٨٥).

وبعد تغيير النظام شبه الرأسمالي في الصين إلى نظام اقتصادي منفتح أكثر على العالم، وبدأت الصين تتخلى عن سياسة تقديم المساعدات لأغراض سياسية في أفريقيا، وأصبحت تركز أكثر على العلاقات التجارية، وشهدت صادراتها إلى دول أفريقيا قفزة كبيرة إذ بلغ الحجم الإجمالي ما بين عامي (٢٠٠٠–٢٠٠٥) من (١٠.٦– ٢٩.٤٦ بليون دولار). وجاء في التقرير الذي أعدّه "مجلس العلاقات الخارجية الصيني" عام ٢٠٠٥، ما يأتي: "إنَّ المساعدات والاستثمارات الصينية في أفريقيا لها أفضلية لدى الدول الأفريقية لأنّها تقدّم من دون شروط متعلقة بطبيعة الحقوق والشروط الجبائية، وهي أمور تشترطها المساعدات الغربية"، فضلاً عن أنّها تبني الطرق والمدارس ومشاريع البنية التحتية(٨٦).

وأقيم "منتدى التعاون العربي–الصيني"، تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام ٢٠٠٦، في عمان؛ للتنسيق على المستوى السياسي لبحث سبل دعم وتطوير العلاقات الثنائية، والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية والموضوعات ذات الاهتمام المشترك للجانبين وتدعيم العمل في المجال الاقتصادي والتجاري(٨٧).

وقدّمت الصين ورقة في "مؤتمر للمنتدى التعاون الصيني الأفريقي" عام ٢٠٠٩، وتضمنت أسس النهوض بالعلاقات الصينية– الأفريقية والتي تركزت على: "دعم التعاون العلمي والتقني، وتقديم المساعدات فيما يتعلق بالتمويل، وقيام الاثنين بفتح أسواقها أمام المنتجات الأفريقية، ودعم الصين لأفريقيا في المجالات الزراعية والصحية والطبية والثقافية، وتنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم، والعمل على إلغاء التعريفات الجمركية تدريجيًا ما نسبته (٩٥ %) من المنتجات الأفريقية الواردة إلى الصين"(٨٨).

وحجم الاستثمار المباشر للصين في دول المغرب العربي ارتفع ما بين عامي (٢٠٠٩–٢٠١٢)، ففي الجزائر ارتفعت النسبة إلى (١٣٠٥ مليون دولار) بعدما كانت من (٧٥١ مليون دولار)، وارتفعت نسبة الاستثمار مع موريتانيا إلى (١٠٦ مليون دولار) بعدما كانت (٣١ مليون دولار)، وأما المغرب فارتفع من (٤٩ مليون دولار إلى ٩٥ مليون دولار)، ومع ليبيا ارتفعت الاستثمارات أيضًا من (٤٣ مليون دولار إلى ٦٥ مليون دولار)، وأخيرًا تونس ارتفعت إلى (٦ مليون دولار) بدلاً من مليونين(٨٩).

وأصبحت الصين قوة اقتصادية كبرى وباعتراف صندوق النقد الدولي الذي أعلن أنَّ الصين أول قوة اقتصادية عالمية وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٤، فمنذ انفتاح الصين على العالم الخارجي، جعلت الصين أولوياتها الاقتصادية فوق أولوياتها الأيديولوجية، ممّا أفرز نظامًا اقتصاديًا أصيلاً أطلق عليه اسم (اشتراكية السوق)، وقد مكنت هذه السياسية التنموية للصين من أنْ تصبح من أكبر القوى العالمية[٩٠].

وفيما ترتبط الصين بالمبادلات التجارية مع دول المغرب العربي، تعدّ كلّ من الجزائر أولاً والمغرب ثانيًا أهم شريكين تجاريين للصين ما بين عامي (٢٠١٣– ٢٠١٦)، فنلحظ الآتي: الجزائر (٠.٣٦ %)، والمغرب (٠.١٧ %)، وليبيا (٠.١٢ %)، وتونس (٠.٠٦٥ %)، وموريتانيا (٠.٠٩٥ %)[٩١].

ويتمحور طريق الحرير الجديد حول المبادرة الاستراتيجية التنموية وحول التواصل والتعاون بين الدول، وبالأخص بين الصين ودول غرب آسيا وحوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، بوساطة فرعين رئيسين، هما: (حزام طريق الحرير الاقتصادي البري)، و(طريق الحرير البحري). وقد طرح الرئيس شي جينغ بينغ[٩٢] في أيلول/ سبتمبر في عام ٢٠١٣ رؤيته الجديدة لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. وتسمّى هذه المبادرة اختصارًا بـ(الحزام والطريق)، وتهدف إلى بناء نهضة اقتصادية وثقافية كبرى على طول طريق الحرير القديم وبناء آليات للتعاون الاقتصادي والثقافي والإنساني، وتسعى إلى رفاه كلّ الدول المطلة على هذا الطريق. ويمرّ هذا الطريق بأكثر من (١٠٠ دولة)، ويشمل (٦٣ %) من سكان العالم، و(٢٩ %) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من السلع والخدمات، وسيكون هذا الحزام على ثلاثة خطوط رئيسة وهي: الخط الأول الذي يربط بين الصين وأوروبا مرورًا بآسيا الوسطى وروسيا، والخط الثاني يمتدّ من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مرورًا بآسيا الوسطى وغرب آسيا، والخط الثالث يبدأ من الصين ويمرّ بجنوب شرقي آسيا والمحيط الهندي. ومن بين أهم مجالات التعاون الدولي التي تتبناها هذه المبادرة إنشاء شبكات البنية التحتية التي تربط بين شتى المناطق التي يمرّ بها الطريق[٩٣].

وأقرّت الصين استراتيجيتها لطريق الحرير الجديدة، وبعدها سعت الصين إلى استعمال شمال أفريقيا وسيطًا تدخل من طريقه إلى أوروبا؛ لوجود علاقات الشراكة بين أوروبا وبلدان شمال أفريقيا، ومن جهة أخرى تسعى إلى تقوية حضورها في البلدان الأفريقية الغربية، وفي هذا الإطار تعمل الصين على ترسيخ العلاقات القوية مع الجزائر (مشروع ميناء الحمادية) بولاية تيبازة

وتوظيف التوجهات المتوسطية والصناعية لكلّ من المغرب بوساطة مصر (قناة السويس)، وتونس؛ لتقوية تدخلها التجاري في بلدان الاتحاد الأوروبي[٩٤].

وأكد الملك محمد السادس في خطاب له بمناسبة انعقاد "القمة الثانية لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي في جوهانسبورغ" لعام ٢٠١٥، قائلاً: "يمكن للمملكة المغربية، بفضل موقعها الجيو–استراتيجي، أنْ تلعب دورًا بناءً في ضمان امتداد طريق الحرير البحري، ليس فقط نحو الواجهة الأطلسية لأوروبا، بل وبصفة خاصة نحو بلدان غرب أفريقيا، التي تجمعها ببلدي روابط متعدّدة الأبعاد"[٩٥]. وعلى إثرها قام الملك محمد السادس بزيارة الى الصين في عام ٢٠١٦، والتي انتهت بتوقيع الإعلان المشترك المتعلق بإقامة شراكة استراتيجية بين البلدين، إذ تطمح المغرب عبر هذه الشراكة إلى أنْ تكون علاقتها مع الصين للمساعدة في عملية التنمية الإقليمية[٩٦].

وبعدها دخلت المغرب القائمة الرسمية للدول الأعضاء للطريق الحريرية الجديدة وذلك على هامش المنتدى الصيني–الأفريقي للاستثمارات الذي عقد في مراكش المغربية يومي(٢٨–٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٧)، بعد مصر وأثيوبيا وكينيا وجيبوتي وجنوب لأفريقيا، ومن جهة أخرى يرى رئيس الوزراء التونسي السابق الذي حضر المنتدى مراكش أنَّ بلدان المغرب العربي ينبغي أنْ تستفيد من الاستثمارات القادمة من الصين وألا تكون هناك منافسة بين دولة، فالمنطقة المغاربية عامة تفتقر إلى البنية التحتية وهي بحاجة إلى هذه الاستثمارات[٩٧].

وعلى إثرها زاد حجم التبادل التجاري بين الصين والمغرب في السنوات الخمس التي تلتها، وشهد نموًا كبيرًا مكّن الصين من أنْ تصبح الشريك التجاري الثالث للمغرب بعد الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. وتظهر بعض الأرقام في هذا السياق أنَّ الصادرات المغربية إلى الصين بلغت ما يقارب الـ (٢٣٣ مليون دولار)، أي: بنسبة (١.١ %) من إجمالي الصادرات، أما الواردات فبلغت(٣ مليار دولار)[٩٨].

وترتقي العلاقات الجزائرية الصينية إلى ما يعرف بـ"التعاون الاستراتيجي القوي" ولاسيما في المجال الاقتصادي إذ تحتل الصين المرتبة الأولى المصدرة للجزائر منذ عام ٢٠١٣، إذ بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين ما بين عامي (٢٠١١–٢٠١٤) ما بين (٦.٩–١٠ مليار دولار). وأنَّ آليات التعاون الاقتصادي بين البلدين تتمثل في مجال المقاولات والاستثمارات الصناعية، وتعدّ الجزائر ثاني أكبر شريك للصين بعد السعودية، وقد ركزت الصين على عدّة آليات للتعاون منها الدبلوماسية لتحقيق نوع من النفوذ ببروتوكولات التعاون، إلى جانب ذلك تمّ

توقيع بروتوكول الاتفاق في عام ٢٠١٠ لإرسال بعثة طبية صينية في ثماني ولايات جزائرية لتبادل الخبرات بين الطرفين[٩٩].

أما بالنسبة إلى الاستثمارات الصينية المباشرة نلحظ أنَّ المدّة ما بين عامي(٢٠٠٩-٢٠١٢)، جاءت الجزائر في المرتبة الأولى من حيث استقطابها لرؤوس الأموال الصينية، أكثر من باقي دول المغرب العربي، وهذا الأمر يدلّ على مدى قوة العلاقات الجزائرية الصينية الاقتصادية[١٠٠].

ويعدّ مشروع بناء ميناء الحمادية بين الجزائر والصين من أهم المشاريع الاستثمارية، وذلك في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٦. بتكلفة مالية تقدّر بـ(٣،٣ مليار دولار) ممول في إطار قرض صيني طويل الأمد، وإنجاز شراكة بين الطرفين على أساس قاعدة (٥١ %/ ٤٩ %). وتقدّر مدّة البناء سبع سنوات تتكلف بعدها شركة الموانئ الصينية شانغهاي بتسيير الميناء الجديد، وتمّ إقرار إحداث منطقتين صناعيتين حول الميناء بمساحة (٢ الف كلم). وميناء طنجة له أهمية استراتيجية[١٠١].

أما العلاقات الصينية الليبية الاقتصادية فبدأت عام ١٩٥١، وارتفع حجم التبادل التجاري فيما بينها من(١٠ مليون دولار) في ثمانينات القرن الماضي إلى(٨.٨ مليار دولار) في عام ٢٠١٢، وقامت الشركات الصينية بمشاريع قيمتها ما يقارب الـ(٢٠ مليار دولار) في ليبيا، أما العلاقات الصينية الموريتانية فارتكزت على العلاقات السياسية والمتعلقة بتقارب وجهتي النظر في القضايا الدولية، والتعاون الاقتصادي الذي انطلق مبكرًا مع "اتفاقية التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري" في عام ١٩٦٧، وتمّ تجديدها عام ٢٠٠٤، وتأطير ورعاية هذه العلاقات بإنشاء "اللجنة المشتركة الموريتانية الصينية" في عام ١٩٨٤. ممّا أدى إلى حدوث تطور كبيرة في العلاقات وتمّ إنجاز مجموعة من المشاريع التنموية منها: "الميناء البحري الوحيد الذي تطلّ من خلاله موريتانيا على العالم، وإنشاء عدد من المستشفيات الكبيرة، والوزارات وهذه المشاريع تمثل اليوم أهم أجزاء في البنية التحتية لموريتانيا"[١٠٢].

وتهدف الصين للوصول بحجم التجارة الثنائية بالنسبة إلى أفريقيا إلى (٤٠٠ مليار دولار) في عام ٢٠٢٠، والوصول بتجارتها مع الدول العربية إلى (٦٠٠ مليار دولار) في الأعوام القادمة، ورفع رصيد استثماراتها غير المالية في الدول العربية من (١٠-٦٠ مليار دولار) في الأعوام القادمة[١٠٣].

إنَّ العلاقات الصينية مع الدول الأفريقية متعددة الجوانب سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وهذه العلاقات يتمّ توظيفها لخدمة المصالح النفطية الصينية، إذ تقوم الصين بالحصول على

النفط، مقابل تزويد هذه الدول بالسلاح والمنتجات الكهربائية والإلكترونية فضلاً عن مشاركتها في المشروعات البنيوية الاساسية بعدد من دول القارة. وكثفت الصين من وتيرة علاقتها بالدول الأفريقية في السنوات الأخيرة، فهي تعتمد على هذه القارة بتزويدها بما تحتاجها من النفط، فالصين الآن هي المنافس الأقوى للولايات المتحدة على النفط الأفريقي وسيما وأنَّ حاجة الصين للبترول ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول عام ٢٠٣٠، وتستورد الصين أكثر من(٢٥٪) من وارداتها النفطية من أفريقيا(١٠٤).

وبعدما أصبحت الصين دولة مستوردة لمصادر الطاقة ويمكن للولايات المتحدة استغلال هذا الأمر للضغط على الصين، ولاسيما وأنّها تسيطر على الممرات البحرية الممتدة من الخليج العربي إلى بحر الصين الجنوبي. وهذه الممرات تستعملها الصين لنقل ما تستورده من نفط الشرق الأوسط وأفريقيا، لذا نلحظ أنَّ الصين قلقة من احتمال استعمال الولايات المتحدة لقواتها العسكرية المتفوقة في المنطقة لإعاقة تدفق وارداتها النفطية وقد تلجأ أيضًا لاستعمال سياسة الاحتواء الصيني اقتصاديًا، وذلك بعرقلة وصول الطاقة إليها، وترى الصين أنَّ الشركات الأمريكية التي تحتكر أسواق النفط والغاز العالمية ستسعى إلى إعاقة وصول الشركات الصينية إلى مصادر الطاقة، وهذا الأمر يجعلها في تخوف مستمر(١٠٥).

وتسعى الولايات المتحدة للسيطرة على النفط الأفريقي؛ لمحاصرة النفوذ الصيني والإيراني في القارة. فضلاً عن سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، ممّا سيسهل تحكمها في اقتصاديات دول العالم، وتندرج المنافسة بين الصين والولايات المتحدة في نطاق ما يسمّى بالمنافسة الجيبو- بوليتيكية، وهي نوع من التنافس بين الدول على الأراضي والمصادر الطبيعية والجغرافية الحيوية. وفي الوقت ذاته ترى الصين في الولايات المتحدة أكبر خطر يهدّد أمنها في مجال الطاقة، وأنّها ستعيق نمو الصين بوصفها قوة منافسة ومعادية، والدليل على ذلك أنّه من بين أهم المبادئ التي ينصّ عليها مشروع "دليل التخطيط الاستراتيجي الأمريكي"، هو: "ضرورة أنْ تمتلك أمريكا كافة الوسائل اللازمة لمنع أيّ دولة منافسة من التطلع إلى دور دولي أو إقليمي"(١٠٦).

رابعًا: المحور الثقافي:

احتلت فرنسا دول المغرب العربي ما عدا شمال المغرب الذي كانت تحتله إسبانيا، وليبيا التي احتلتها إيطاليا ثم بريطانيا وجعلوا من اللغة الفرنسية الجسر الثقافي الوحيد لشعوب هذه الدول نحو العالم. وبعد مرحلة الاستقلال انطلق مسار الانفتاح على لغات جديدة منها الإنكليزية والإسبانية والإيطالية وحتى الروسية، فضلاً عن التعزيز المستمر لمركز اللغة العربية في التعليم

والحياة العامة ممّا قلّص بدوره من نفوذ اللغة الفرنسية. ويدلّ هذا المسار على أنَّ ازدواجية اللغة(العربية–الفرنسية) التي سيطرت على أربعة أجيال من ابناء المغاربية انتهت إلى غير رجعة وحلّ محلّها التنافس على تحصيل اللغات العالمية(١٠٧).

وتتسابق البلدان الأوروبية وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا والصين لتأمين وسائل نشر لغاتها في دول المغرب العربي بإقامة مراكز ثقافية فيها أو تخصيص منح دراسية للطلاب الراغبين في الالتحاق بجامعاتها لتعلم اللغة. وبعدما كانت المراكز الفرنسية هي الوحيدة المنتشرة في المدن الداخلية، كسرت المراكز البريطانية والإسبانية والأمريكية هذا الاحتكار في السنوات الأخيرة بانتشارها في كلّ من فاس ومراكش وطنجة ووهران وقسنطينة وسوسة وصفاقس إضافة للعواصم(١٠٨).

ودأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تكوين لجان البحث والتفكير، في موضوعات ذات أهمية استراتيجية، بالنسبة إلى العلاقات الأمريكية الدولية، ومصالحها الاستراتيجية. وقد تبقى نتائج أعمال تلك اللجان في الرفوف، وقد تلجأ إلى تلك البحوث والدراسات عندما تنضج الظروف وتقتضي مصالحها أو مخططاتها، وبحسب مقتضيات المرحلة أو المتغيرات على الساحة الدولية(١٠٩).

ففي المجالين الثقافي والعلمي تفوقت اللغة الإنكليزية على اللغة الفرنسية في دول المغرب العربي ممّا جعل النخب الجامعية تضطر إلى كتابة رسائلهم العلمية وأبحاثهم باللغة الإنكليزية وشكلت الجولة المغاربية التي ترأسها البروفسور إلياس زرهوني، موفد الرئيس الأمريكي أوباما إلى المغرب العربي في عام ٢٠١٠، خطوة متقدمة في المنافسة الثقافية بين الولايات المتحدة وفرنسا، للفوز بمنزلة اللغة الثانية في المنطقة بعد العربية وذلك ضمن المساعي الأمريكية لتعزيز وجودها الثقافي في المنطقة فضلاً عن تعزيز علاقاتها مع دول المغرب العربي في المجالين الاقتصادي والعسكري، وأكدتا على الأهمية الاستراتيجية المتزايدة التي باتت توليها الإدارة الأمريكية لدول المغرب العربي(١١٠) .

وتعدّ هذه الزيارة ضربة جديدة للغة الفرنسية إذ قابل زرهوني في الرباط رئيس الحكومة المغربية عباس الفاسي ودرس معه آفاق تعزيز التعاون الثنائي في مجالات التكوين العلمي وتكنولوجيات الاتصال الحديثة وتنمية الطاقات المتجددة وتطوير العلوم الرامية إلى تجهيز المؤسسات التربوية بوسائل الإنترنت والاتصال الحديثة وكذلك خطة تكوين عشرة آلاف مهندس فضلاً عن تدعيم التكوين في اللغة الإنكليزية وتعزيز الصلات بين الكفاءات العلمية في البلدين ودعا زرهوني صراحة إلى: "تعميم الإنكليزية في الدراسات والبحوث العلمية والطبية لأنّ (٩٠٪)

من المادة المعتمدة في كلّ دول العالم في هذا المجال، مكتوبة بالإنكليزية، بما في ذلك في فرنسا وألمانيا وإسبانيا ودول آسيا"[١١١] .

وتسعى الصين إلى ربط علاقاتها الثقافية مع دول المغرب العربي على غرار ما تقوم به في القارة الأفريقية ويتجلى ذلك في تبادل زيارات الفرق الفنية، وإحداث قنوات الشراكة والتوأمة مع المدن المغاربية وإحداث معاهد "كونفوشيوس لتدريس اللغة الصينية في المغرب" في الرباط عام ٢٠٠٩ وفي التونس وتحديدًا في صفاقس عام ٢٠٠٩، في إطار أسلاك اللغات الأجنبية في الجامعات المغاربية. فلقد تمّ تنظيم أكثر من "٥٠ تظاهرة ثقافية مغربية صينية" في عام ٢٠١٦، وزار (١٥ فنانًا صينيًا) المغرب في عام ٢٠١٧، مقابل زيارة (١٥ بعثة ثقافية مغربية) للصين، والملاحظ أنَّ النموذج الحضاري الصيني صار يطغى في شوارع الجزائر فهناك صينيون كثر في الجزائر، وفي عام ٢٠١١ فتحت السفارة الصينية للجزائريين لتعلم اللغة الصينية إلا أنَّ الملاحظ أنَّ هناك شرائح أخرى ترغب في تعلم هذه اللغة. وتمّ عقد اتفاقية بين الطرفين للتبادل البحثي والأكاديمي وذلك بعد زيارة هوجينتاو إلى الجزائر ومنح المنح الدراسية المتبادلة بين البلدين[١١٢].

وتركّز الصين على الدول الأفريقية للمطالبة بتعديل عدّة اتفاقيات دولية، ومن أهمها اتفاقية الملكية الفكرية، التي ما زالت تعدّ من أهم نقاط الخلاف في علاقتها مع الولايات المتحدة، إذ تتهم الأخيرة الصين بسرقة البرمجيات الأمريكية للحاسوب والأقراص المدمجة. والذي زاد المسالة تعقيدًا ارتباطها بأبعاد أخرى مثل: أنْ تعول الولايات المتحدة على حقوق الملكية الفكرية لتعويض عجزها التجاري تجاه الصين، في الوقت الذي ترى فيه الصين أنَّ الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية جسّد القانون الأقوى عالميًا[١١٣].

الخاتمة:

ترى الولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي منطقة حيوية لمصالحها ليس (الاقتصادية فقط)، بل تتجلّى أهميته في كونه يقع في منطقة استراتيجية للمخططات العسكرية الأمريكية؛ لأنّها منطقة تطلّ على البحر الأبيض المتوسط وتمرّ منها خُمس التجارة الدولية، وتبحر في مياهها الأسطول السادس الأمريكي، وتعدّ قريبة من(قاعدة روتا) في الجنوب الإسباني وترى في منطقة المغرب العربي منطقة حيوية سياسيًا لمحاولة تحجيم دور الاتحاد الأوروبي مستقبلاً والذي يهدّد الزعامة الأمريكية.

أما الصين فإنها تنظر إلى الدول العربية والأفريقية بثرواتها وموقعها الاستراتيجي بوصفها منطقة تشابك في الصراع المحتوم بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ، ومع

تطور أساليب الهيمنة الأمريكية، اتجهت الأنظار للبحث عمّن يمكن أنْ يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي وأثبتت التقارير الأمريكية أنَّ الصين لديها ما يمكنها لأنْ تكون صاحبة مكانة دولية.

إنَّ المواقف الأمريكية من السياسات الصينية سواء كانت داخليًا وخارجيًا متباينة بين الانتقادات المتواصلة حول أوضاع حقوق الإنسان في الصين ودعم تايوان سياسيًا وعسكريًا وتقوية العلاقات مع اليابان العدو التأريخي للصين فضلاً عن بعض الأعمال التي قامت بها أمريكا ضد الصين مثل: قصف السفارة الصينية في بلغراد والمنافسة على السيطرة على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شكّلت هذه العوامل وغيرها من العوامل لتؤكد على أنَّ الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أساس أنّها دولة قوية ومعادية وتخشى من صعودها عالميًا، وعلى الرغم من أنَّ الرؤية الأمريكية المعلنة حول الصين هو أنَّ الصين ما تزال بعيدة عن التحول إلى قوة عالمية.

الهوامش

References

(١) اسماعيل رزاوي، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة المغاربية، من كتاب السياسة الخارجية الصينية في الشرق بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، (برلين: ٢٠١٨)، ص ٣٣٩.

(٢) علاء بيومي، من تاريخ علاقات أمريكا الدبلوماسية بالشرق الأوسط، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني،
https://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/598.htm?
الجيش العربي، المغرب أول دولة عربية دمرت الأسطول البحري الأمريكي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني،

[٣] محمد ناصر، تاريخ العدوان الأمريكي المخزي على الشعوب العربية الإسلامية في شمال إفريقيا، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني،
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/215079.html?

[٤] العربية، من هي اول دولة عربية اعترفت باستقلال الولايات المتحدة؟، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www-alarabiya-net.cdn.ampproject.org/

[٥] بيومي، المصدر السابق.

[٦] ناصر، المصدر السابق.

[٧] الجيش العربي،المصدر السابق.

[٨] بيومي، المصدر السابق.

[٩] محمد أفزاز، التعاون المغربي الأمريكي: نفوذ متصاعد.. و"فقهاء أمريكيين"، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://almoslim.net/node/85900?

[١٠] خلفة نصير، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي(١٩٨٩-٢٠١٦)، من كتاب السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، (برلين: ٢٠١٨)، ص ٣٧٤.

[١١] هاشم بولنوار، الابعاد الاستراتيجية للشراكة الصينية- المغربية بعد الربيع العربي، من كتاب السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، (برلين: ٢٠١٨)، ص ٣٥٢؛ شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، "العلاقات المغربية-الصينية عبر التاريخ" موضوع محاضرة لسفيرة الصين الشعبية بالرباط، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www.maghress.com/alittihad/122993?

[١٢] رزاوي، المصدر السابق، ص ٣٣٩.

[١٣] المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

[١٤] نصير، المصدر السابق، ص ٣٨٥.

[١٥] بولنوار، المصدر السابق، ص ٣٥٢.

[١٦] المصدر نفسه، ص ص ٣٥٣-٣٥٤، ص ٣٥٩.

[١٧] رزاوي، المصدر السابق ، ص ٣٣٩.

[١٨] هاري ترومان: ولد في ٨ أيار/ مايو عام ١٨٨٤، وكان يعمل ضابطًا في المدفعية. أصبح رئيسًا لأمريكا بين عامي (١٩٤٥-١٩٥٣)، توفي في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٢. للمزيد من المعلومات انظر: الجزيرة نت ، هاري ترومان، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني،
https://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org

[١٩] الكسييف كروتسكيخ سفيتلوف، الروح العسكرية الأمريكية، آلة الحرب- الأحلاف- القواعد وأعمال العدوان، ترجمه إلى العربية: محمود شفيق شعبان، ط١، (د.م: ١٩٨٨)، ص ١٨.

[٢٠] رونالد ويلسون ريغان(١٩١١-٢٠٠٤): ولد في ٦ شباط/ فبراير عام ١٩١١، وعمل في مجال التمثيل قبل أنْ يدخل في المجال السياسي في بداية خمسينات القرن الماضي. حكم ولاية كاليفورنيا بين عامي(١٩٦٧-

١٩٧٥)، أصبح رئيسًا لأمريكا بين عامي(١٩٨١-١٩٨٩)، توفي في ٥ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤، للمزيد من المعلومات انظر: الجزيرة نت، رونالد ريغان، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org

(٢١) أفزاز، المصدر السابق.

(٢٢) جورج هربرت واكر بوش: ولد في ١٢ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٤، التحق بوش الأمريكي بسبب الحرب العالمية الثانية، ثم درس بجامعة ييل وحصل البكالوريوس في التاريخ، عمل مديرًا لوكالة المخابرات المركزية ونائبًا للرئيس الأمريكي رونالد ريغان. أصبح رئيسًا لأمريكا بين عامي(١٩٨٩-١٩٩٣)؛ للمزيد من المعلومات انظر : بي بي سي العربي، نبذة عن الرئيس الامريكي السابق جورد بوش الاب، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www-bbc-com.cdn.ampproject.org

(٢٣) غازي فيصل حسين، العلاقات الجيوسياسية الأمريكية الإفريقية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، http://www.almusallh.ly

(٢٤) وردة حمدي، المشروع الأمريكي لإصلاح وتغير المناهج التعليمية في الوطن العربي تحليل مضمون صحيفة الأهرام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: ٢٠٠٦)، ص ٣٠-٣١.

(٢٥) مفكرة الاسلام، إفريقيا...آتون الصراعات وبحر الثروات، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://ar.islamway.net/article/

(٢٦) حمدي، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٢٧) نور الدين الفريضي، "تنضيج" أوروبي للمبادرة الأمريكية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www.swissinfo.ch/ara/

(٢٨) مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (ميبي): أو ما تعرف اختصارًا بـ(ميبي) (MEPI)، وتمثل هذه المبادرة تفاعل حكومة امريكا مع أصوات التغيير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أعلنت عنها في عام ٢٠٠٢ بتمويل من الكونغرس. وتدعم مبادرة البرامج والمشاريع التي تساعد في بناء التغيير الديمقراطي. للمزيد من المعلومات انظر: رشيد خشانة، ميبي"تبحث عن جسور مع المجتمعات الأهلية العربية"، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www.swissinfo.ch/ara/؛ وزارة الخارجية الأمريكية، مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، (MEPI) ، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://mepi.state.gov/ar/about-mepi-ar/?

(٢٩) غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية و الإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق: ٢٠٠٥)، ص ١٠٦؛ الطاهر المعز، (ميبي) مشروع هيمني أمريكي في الوطن العربي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?

(٣٠) حسين، الشرق الاوسط الكبير، ص ص ١٠٥- ١٠٦ .

(٣١) المعز، المصدر السابق؛ وزارة الخارجية الأمريكية، المصدر السابق.

(٣٢) خشانة، "ميبي" تبحث عن جسور، المصدر السابق.

(٣٣) رشيد خشانة، البلدان المغاربية ومشروع "الشرق الأوسط الكبير"، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www.swissinfo.ch/ara

(٣٤) حسين، الشرق الأوسط الكبير، ص ١٠٩.

(٣٥) أفزاز، المصدر السابق.

(٣٦) خشانة، "ميبي" تبحث عن جسور، المصدر السابق.

(٣٧) باراك حسين أوباما: ولد في ٤ آب/ أغسطس عام ١٩٦١، حاصل على شهادة الحقوق من بجامعة هارفارد، انتخب رئيسًا لأمريكا في ٢٠ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩، وهو أول رئيس من أصول افريقية يصل للبيت الأبيض ؛ للمزيد من المعلومات انظر: المعرفة، باراك أوباما، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني،

https://m.marefa.org?

(٣٨) سهيلة بن يحيى، تقرير خاص يكشف الرؤية الأمريكية الجديدة للمغرب العربي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www.djazairess.com/elmoustakbel/

(٣٩) علي نافعة، السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي: المغرب نموذجا، من كتاب السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، (برلين: ٢٠١٨)، ص ٣٠٦.

(٤٠) نافعة، المصدر السابق، ص ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٤١) رزاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٤٢) نافعة، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٤٣) رزاوي، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(٤٥) بولنوار، المصدر السابق، ص ص ٣٤٨-٣٤٩.

(٤٦) رزاوي، المصدر السابق، ص ٣٢٢.

(٤٧) نافعة ، المصدر السابق، ص ٢٨٨.

(٤٨) بولنوار، المصدر السابق، ص ٣٤٩، ص ٣٥١.

(٤٩) أندرو سكوبيل(Andrew Scobell)، وعلي رضا نادر(Ali Nader)، الصين في الشرق الأوسط، التنين الحذر، نشر مؤسسة RAND، (كاليفورنيا : ٢٠١٦)، ص ص ٤-٥.

(٥٠) سكوبيل ونادر، المصدر السابق، ص ص 6-5.

(٥١) رزاوي، المصدر السابق، ص ص ٢٢٨- ٣٢٩.

(٥٢) رزاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٢٩-٣٣٠.

(٥٣) بولنوار، المصدر السابق، ص ٣٥٢.

[٥٤] رزاوي، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

[٥٥] خلف المنشدي، مرتكزات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وصناعة الحرب، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني،https://www.almannarah.com/mobile

[٥٦] سفيتلوف، المصدر السابق، ص ٣.

[٥٧] المصدر نفسه، ص ١٤.

[٥٨] المنشدي، المصدر السابق.

[٥٩] ويليام جيفرسون كلينتون: ولد في ١٩ آب/ أغسطس عام ١٩٤٦، انتخب لفترتين رئاسيتين متتاليتين بين عامي(١٩٩٣ و٢٠٠١). تولى الرئاسة بعد نهاية الحرب الباردة؛ للمزيد من المعلومات انظر: المعرفة، بيل كلنتون، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://m.marefa.org?

[٦٠] حسين، العلاقات الجيوسياسية الأمريكية.

[٦١] شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، إفريقيا...آتون الصراعات.

[٦٢] حسين، العلاقات الجيوسياسية الأمريكية.

[٦٣] أنور مالك،تقرير عن تنظيم القاعدة في الجزائر: بين حسابات النظام... وأطماع الأمريكان(الجزء الأول)، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://annabaa.org /nbanews/66/048.htm?

[٦٤] شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، إفريقيا...آتون الصراعات.

[٦٥] أفزاز، المصدر السابق.

[٦٦] عقيد ركن وخليفة أحمد، القيادة الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا الافريكوم...لماذا الآن؟، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/

[٦٧] مالك، المصدر السابق.

[٦٨] أفزاز، المصدر السابق.

[٦٩] سكوبيل ونادر، المصدر السابق، ص ٩.

[٧٠] المصدر نفسه، ص ١٩.

[٧١] المصدر نفسه، ص ص ١-٢.

[٧٢] رزاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٣٤ -٣٣٥.

[٧٣] نافعة، المصدر السابق، ص ٣١٠.

[٧٤] أفزاز، المصدر السابق.

[٧٥] حمدي، المصدر السابق، ص ١٣٤.

[٧٦] حسين، الشرق الأوسط الكبير، ص ٤٧.

[٧٧] شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، إفريقيا...آتون الصراعات وبحر الثروات.

[٧٨] أفزاز، المصدر السابق.

[٧٩] شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، إفريقيا...آتون الصراعات وبحر الثروات.

(٨٠) رشيد خشانة، بعد زحف الانكليزية.. الفرانكفونية في حال دفاع استراتيجي في المغرب العربي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www.swissinfo.ch/ara/

(٨١) بولنوار، المصدر السابق، ص ص ٣٥١-٣٥٢.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٨٣) نافعة، المصدر السابق، ص ص ٣٠٠-٣٠١.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٨٥) بولنوار، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(٨٦) نصير، المصدر السابق، ص ص ٢٩١- ٣٩٢.

(٨٧) منتدى التعاون العربي الصيني، النص الكامل للبرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://eg.china-embassy.gov.cn/aea/rdxy/

(٨٨) نافعة، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(٨٩) رزاوي، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٩٠) بولنوار، المصدر السابق، ص ٣٤٦.

(٩١) رزاوي، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٩٢) الرئيس شي جين بينغ: ولد في حزيران/ يونيو عام ١٩٥٣ في مدينة فوبينغ التابعة لمقاطعة شنشي، تخرج من قسم الهندسة الكيميائية بجامعة تشينغهوا، وحصل على درجة الدكتوراه في القانون، انتخب رئيسًا للبلاد في آذار/ مارس عام ٢٠١٣، وأعيد انتخابه لولاية ثانية في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٧، للمزيد من المعلومات ينظر: الجزيرة نت: من هو شي جين بينغ؟، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني، https://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/www.aljazeera.net/

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٩٤) رزاوي، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

(٩٥) بولنوار، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

(٩٧) رزاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

(٩٩) رزاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٣٢- ٣٣٣.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ص ٣٤٠-٣٤١.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ص ٣٣٣-٣٣٤.

(١٠٣) رزاوي: ، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(١٠٤) نصير، المصدر السابق، ص ٣٩٢.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

(١٠٦) نصير، المصدر السابق ، ص ص ٣٩٠-٣٩١.

(١٠٧) رشيد خشانة: هجوم اللغة الإنجليزية في المغرب العربي شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني،

https://www.swissinfo.ch/ara/

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) المعز، المصدر السابق.

(١١٠) خشانة، بعد زحف الإنجليزية.. الفرانكفونية .

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) رزاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٣٢-٣٣٣.

(١١٣) بولنوار، المصدر السابق.